eISSN 2600-8408
http://journals.iium.edu.my/al-fiqh
Pp. 6 - 23

Copyright (C) 2020
IIUM Press
International Islamic University Malaysia

الاقتصاد الدائري من منظور إسلامي

صالح قادر كريم الزنكي[١]، منى فاروق محمد أحمد موسى[٢]

ملخص البحث

الاقتصاد الدائريّ نظام جديد، يمثل ضلعاً من أضلاع التنمية المستدامة الثلاثة، إضافة إلى كلٍّ من الجانب البيئيّ والاجتماعيّ، ويقوم هذا النظام على مبدأ "من المهد إلى المهد"، ويهدف إلى مقاومة النظام الاقتصاديّ الخطيّ السائد، المتسبِّب في أضرار بيئية واجتماعية كبيرة، لاسيّما استنفاد الموارد؛ مما يؤثر على الأجيال القادمة؛ لذلك بدأ العالم بمؤسساته وشركاته يتَّجه نحو هذا الاقتصاد، اعتماداً وتطبيقاً. ونظام بهذا الحجم والتأثير لا بدَّ من دراسة الرأي الشرعيّ فيه، ومدى موافقته للاقتصاد الإسلامي المتميز بخصائصه وأهدافه، وهذا ما ألقى البحث الضوء عليه، وحاول الإلمام بموضوعه، بالرغم من ندرة الدراسات فيه. كما أشار البحث إلى بعض النماذج والأنشطة الاقتصادية القائمة على مفهوم الاقتصاد الدائريّ. وجمع البحث بين المنهج الوصفيّ والاستقرائيّ والتحليليّ. وتوصَّل إلى نتائج، من أهمها: ظهور التوافق الكبير بين الاقتصاد الإسلاميّ بأهدافه والاقتصاد الدائريّ بقاعدته المستدامة. وفي الختام أوصى البحث بتوصيات، من أهمها: ضرورة تمكين مفهوم الاستدامة في المناهج التعليمية، وتوعية الأسر في اقتصادها المنزليّ.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الدائري، التنمية المستدامة، الفقه الإسلامي، البيئة.

The Circular Economy from an Islamic Perspective

Abstract

The circular economy is a new system that represents one side of sustainable development along with the environmental and social sides. This system is based on the principle of "from birth to birth" which aims at resisting the prevailing linear economic system that results in giant social and environmental consequences including consumption of resources which affects upcoming generations. The world with its institutions and companies endeavor towards the adoption and application of this type of economy. A system with such effect and size must be studied legally according to the norms of the Islamic economy which is marked by its characteristics and objectives. This is what the research intends to shed light on, despite the scarcity of studies in this field, with reference to some models and activities based on the concept of the circular economy. The research has combined the descriptive, inductive, and analytical methods. One of the most important findings of this research is the existence of great harmony between the Islamic economy with its objectives and the circular economy with its sustainable rules. An important recommendation of this research is the necessity of enabling the concept of sustainability in the educational curriculums and raising awareness of families' home economy.

Keywords: Islamic Economy, Circular Economy, Sustainable Development, Islamic Fiqh, Environment.

[١] أستاذ دكتور، رئيس قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر. salih.ALZanki@qu.edu.my
[٢] م. باحث–تدريس، طالبة ماجستير الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر. mmousa@qu.edu.my

المحتوى

المقدمة 6
المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد الدائريّ 8
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الدائريّ ونشأته 8
المطلب الثاني: مقومات الاقتصاد الدائريّ وأهدافه 10
المبحث الثاني: الاقتصاد الدائريّ من المنظور الإسلاميّ 11
المطلب الأول: الاقتصاد الدائريّ في ضوء النصوص الشرعية 11
المطلب الثاني: الاقتصاد الدائريّ في ضوء التشريع ومقاصد الشريعة 14
المبحث الثالث: نماذج تطبيقية للاقتصاد الدائريّ 16
المطلب الأول: تطبيقات على مستوى الشركات 16
المطلب الثاني: تطبيقات على مستوى الأسرة 18
الخاتمة 19
التوصيات 20
المراجع 20

المقدمة

الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على من لا نبيَّ بعده، أمَّا بعد؛

فإنَّ الله سبحانه أكرمنا بشريعةٍ خالدةٍ أحكامُها، من خلال إصباغها بخصائص تمكِّنها من استيعاب نوازل المكلَّفين، ومستجدات واقعهم رغم اختلاف الزمان والمكان والأحوال، وكانت أحكامها واقعية ومصلحية ومرنة، من غير اختراقٍ للثوابت، وصالحةً ومصلحةً لشؤون الحياة وتقلباتها السريعة، كما كانت أحكاماً إنسانيةً، تدرس الإنسان وتهتم به، وتحاول

ترقيته، وتأمين احتياجاته بأنجع سبيل، وبأدوات فاعلة وخيرة وآمنة في الوقت نفسه.

والجميع يلحظ ما آل إليه الأمر في العصر الراهن من عبث الإنسان بالإنسان في نفسه وماله وعقله ونسله، وبدأ يمتدُّ هذا العبث والهدر إلى السَّماء بعد أن أخذ حظَّه الوافر من الأرض، وكم من الموارد الطبيعية تهدر وتستهلك استهلاكاً غير راشد ورشيد!، وفي ذلك اعتداء أيّما اعتداء على ما سخَّره الله -تعالى- للبشر من نِعمٍ لا تُحصى ولا تُعد، كما أنه اعتداء على حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد، على أنّ هذا الهدر وعدم الشعور بالمسؤولية في حسن التصرف بهذه النِعم والموارد والثروات إنتاجاً واستهلاكاً يُنذر بعواقب وخيمة مادية ومعنوية؛ الأمر الذي دفع بعض الباحثين والمشفقين على مستقبل الإنسان أن يفكِّروا في تقليص حجم هذا الهدر والحيف في مجال تخصصهم تخصص الاقتصاد؛ فكان أن ابتكروا عنواناً لهذه المحاولة وسمَّوْها "الاقتصاد الدائريّ" بوصفه بديلاً، أو عسى أن يكون بديلاً عن الاقتصاد الخطيّ. ومن هنا؛ جاءت فكرة هذه الدراسة؛ لتتمحور حول الاقتصاد الدائريّ بياناً وغاية وتقويماً من رؤية إسلامية، وتطبيقاً أوَّليًّا على مجالَيْنِ من مجالات الفقه، لعلَّ هذه الفكرة أن تتحوَّل إلى دراسة معمَّقة ومفصّلة في المستقبل -إن شاء الله تعالى-.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الآتي: كيف تتعاطى المنظومةُ التَّشريعيَّة الإسلاميَّة مع الاقتصاد الدائريّ؟ ويتفرَّع عن هذا السؤال المركزي أسئلة فرعيّة، هي:

١. ما الاقتصاد الدائريّ؟
٢. ما أهداف الاقتصاد الدائريّ، وما منافعه؟
٣. ما المسوِّغات التَّشريعيَّة لهذا النوع من الاقتصاد؟
٤. ما النماذج التطبيقية لهذا الاقتصاد؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعريف بالاقتصاد الدائريّ.
٢. بيان أهداف الاقتصاد الدائريّ، وغاياته، ومنافعه.
٣. إيضاح مدى مشروعية هذا النوع من الاقتصاد.
٤. الوقوف على نماذج تطبيقية لهذا الاقتصاد.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال الوقوف على الآثار السلبية الناجمة عن النُظم الاقتصادية السائدة حالياً، والتي لا تتناغم في غالبها والنظرية الاقتصادية الإسلامية. واستحداث نظام جديد يحاول الحدَّ من هذه الآثار السلبية والتخفيفَ من غلواء هذه الأنظمة العتيقة التي كان دوماً إثمها أكبر من نفعها؛ استحداث نظام كهذا لجدير بالدراسة وتسليط الضوء اللامع عليه، وبيان موقف الشريعة منه، علماً أنَّ كلمة التشريع الإسلاميّ تظلّ باقية وحاضرة بقوة في تقويم هذه النظريات والنظم والقضايا المستجدة؛ ولذلك فمن الأهمية بمكان البحث عن الرأي الشرعيّ في الاقتصاد الدائريّ.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفيّ في التعريف بمفهوم الاقتصاد الدائري وخصائصه، والمنهج الاستقرائيّ في تتبع النصوص والقواعد الشرعية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، إضافة إلى المنهج التطبيقيّ في بعض مفردات هذا النوع من الاقتصاد.

الدراسات السابقة:

بعد بذل الجهد في البحث عن دراسة في عين الموضوع؛ لم يظهر الباحثان بشيء كهذا ما عدا دراسة لفضيلة الأستاذ الدكتور علي القره داغيّ، بعنوان: "الاقتصاد الدائريّ في ظل الاقتصاد الإسلاميّ: دراسة فقهية اقتصادية مقاصدية"، والدراسة لها السبق في بيان ارتباط الاقتصاد الدائريّ بالاقتصاد الإسلاميّ في محاور مختلفة: فقهية واقتصادية ومقاصدية.

وتجدر الإشارة إلى وجود دراسات قيمة ذوات صلة بالموضوع بوجه من الوجوه، أو بأكثر منها؛ وهي غالباً لا تخرج عن أنماط ثلاثة:

أ. دراسات اعتنت ببيان الاقتصاد الإسلاميّ ومبادئه وخصائصه، وهي كثيرة جداً، لكنها لا تتعرَّض للعلاقة بالاقتصاديات الوضعية.

ب. دراسات تولَّت بيان العلاقة بين الاقتصاد الإسلاميّ وغيره من نظريات وتطبيقات اقتصادية وضعية، وهي كذلك كثيرة، لكنها لم تتعرَّض لمناقشة الاقتصاد الدائريّ.

ج. دراسات اكترثت ببيان التنمية المستدامة تنظيراً وتطبيقاً في ضوء الاقتصاد الإسلاميّ، لكنها لم تخصّ الاقتصاد الدائريّ بالبحث.

وقد استفادت هذه الدراسة بلا شكّ من تلك الدراسات على اختلافها فيما له صلة بموضوعها، كما هو مثبت في الهوامش.

المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد الدائريّ

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الدائري ونشأته

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: معاني مفردات "الاقتصاد الدائري":

أولاً: الاقتصاد:

هو في اللغة: مصدر اقتصد، وهو من القصد، والقاف والصاد والدال أصول ثلاثة: الأول: إتيان الشيء، يقولون: قَصَدْتُهُ، وقَصَدْتُ له، وقَصَدْتُ إليه، وكلها بمعنى، وقَصَدْتُ قَصْدَهُ، أي: نحوْت نحوه. والثاني: الاكتناز في الشيء، كقولهم: ناقة قصيدة، أي: مكتنزة لحماً. والثالث: الكسر، أو القطع، يقال: قصدت الشيء، أي: كسرته (al-Jawharī, 1407AH, 2/524؛ al-Rāzī, 1399AH, 5/95؛ al-Fayūmī, n.a., 2/504).

وأُطْلِق الاقتصاد في النصوص الشرعية على معنيين: أحدهما: معنى محمود على الإطلاق في كلّ ما له طرفان كلاهما مذمومان، كالجود فإنه معنى يتردَّد بين إفراط وتفريط، أي: بين الإسراف والبخل، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ**﴾ [سورة لقمان: ١٩]. والثاني: معنى يتردد بين المحمود والمذموم، كالواقع بين العدل والجور، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ**﴾ [سورة فاطر: ٣٢] (al-Aṣfahānī, 1412AH, 672).

وأما اصطلاحاً؛ فعلى الرغم من أنَّ المعنى الاصطلاحيّ المعاصر المختصّ بالإنفاق المالي لم يشتقّ من المعنى اللغويّ مباشرة؛ إلاّ أنّه ليس بعيداً عنه (al-Miṣrī, 2012, 14)، بل هو داخل في معناه العام، ومنسجم مع الاستعمال الشرعيّ للفظ، وهو كما سبق التوسط والاستقامة والاعتدال، وهذه المعاني تشكِّل العمود الفقريّ لمفهوم الاقتصاد واستعماله، على الأقل من منظور إسلاميّ (al-Qurah Dāghī, 2010, 1/21)، وعرَّفه باقر الصدر بأنه: "الطريقة التي يفضِّل الإسلام اتباعها في الحياة الاقتصادية" (al-Ṣadr, 1987, 357)[٥٨]، وعرَّفه الشاذلي بأنه: "العلم الذي يبحث في نشاط الإنسان في المجتمع من حيث حصوله على الأموال والخدمات، حسب المنهج الذي رسمته الشريعة الإسلامية للحصول عليها" (al-Shādhilī, 1996, 23-24)، أو :"هو الذي يوجِّه النشاط الاقتصادي وينظِّمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه" (al-Fanjarī, 2010, 30)، وقال آخرون: إنه "العلم الذي يهدف لتحديد الطرق الأمثل؛ ليتمكن الأفراد من الحصول على دخول مادية تمكنهم من تحصيل احتياجاتهم ورغباتهم، بشكل فردي أو جماعي، كما يهدف إلى تنمية الموارد المستعملة واستغلالها بأمثل الوسائل، ومن ثمَّ توزيعها بطريقة صحيحة، وبأدنى خسارة" (al-ʿUtaybī, 2007, 24-25).

ويمكن تعريفه بأنه: ما يتعلق بنشاط الإنسان فرداً وجماعة في الحصول على الأموال والمنافع والخدمات واستثمارها وإنفاقها، وفق الرؤية الإسلامية الشاملة ومتعددة الزوايا للإنسان والكون، بما يحقِّق رفاهيته من جهة، ويخدم الحركة العمرانية من جهة أخرى.

وقد تنوَّعت عبارات الاقتصاديين الغربيين في تعريفاتهم لعلم الاقتصاد، ومن الصعوبة بمكان أن نقف على تعريف واضح سالم من المعارض؛ لأنه علم متشعب، مترامي الأطراف،

متجذر تاريخيا، سريع التطور، متأثر بنظريات وأفكار واتجاهات إنسانية متباينة، وعوامل كثيرة (Qānah, 2020, 18-19). غير أن من أشهر التعريفات تعريف آدم سميث (Adam Smith 1790) بأنه: العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكِّن الأمة من أن تغتنى، كما عرَّفه ألفريد مارشال (Alfred Marshall 1924) بأنه علم يبحث في كيفية حصول الإنسان على دخله، وكيفية استعمال هذا الدخل، وعرَّفه بيجو (Arthur Cecil Pigou 1959) بأنه الدراسة التي تعنى بزيادة الرفاهية.

ثانياً: الدائريّ:

لغة: من دار، والدال والواو والراء أصل واحد، يدل على إحداق الشيء بالشيء من حواليه (al-Rāzī, 1399AH, 2/310)، يقال: دار حول البيت يدور دوراً ودوراناً، أي: يطوف به. ودار الفلك، أي: تواترت حركاته، بعضها إثر بعض، بلا ثبوت، أو استقرار (al-Fayūmī, n.a., 1/202).

الفرع الثاني: معنى "الاقتصاد الدائري" بوصفه مصطلحاً معاصراً:

من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ما يقرب من ٩ مليارات شخص بحلول عام ٢٠٣٠م، بما في ذلك ٣ مليارات مستهلك جديد من الطبقة المتوسطة؛ مما يشكل ضغطًا غير مسبوق على الموارد الطبيعية؛ بسبب ضرورة تلبية حاجات المستهلكين في المستقبل. والاقتصاد الدائري نظام ثائر على النظام الاقتصادي الرأسمالي الحالي، هادف إلى إعادة تعريف النمو، من خلال التركيز على الفوائد الإيجابية على المستوى الأوسع والأشمل لكل مناحي المجتمع (Ellen MacArthur Foundation, n.d.). كما يسعى إلى تغيير المفهوم الاقتصادي الخطي السائد: "خذ، استهلك، ارمِ"، من خلال استخدام الطاقة المتجددة، ووقف استخدام المواد الكيميائية السامَّة، والتخلص من النفايات عن طريق التصميم المتفوِّق للمواد والمنتجات والأنظمة ونماذج الأعمال، فلا شيء في النظام الاقتصادي الدائري يضيَّع أو يصير نفاية، بعكس اقتصادنا الخطِّي الحالي (Houten & Ishii, 2020).

وورد في تعريف الاقتصاد الدائري بأنه: نظام تجديديّ، يتمُّ فيه الحدُّ من استهلاك الموارد وإخراج النفايات والانبعاثات وتسرُّب الطاقة، عن طريق إبطاء وإغلاق وتضييق حلقات الموارد والطاقة، من خلال أشغال التصميم والصيانة والإصلاح طويلة الأجل، وإعادة الاستخدام والتصنيع والتجديد والتدوير (Geissdoerfer, Savaget, Bocken, & Hultink, 2017, 143: 760)، أو هو "منهج منظم للتنمية الاقتصادية، وبالشكل الذي يعظم منافع المستثمرين والمجتمع والبيئة، وهو يقوم على إعادة تدوير استخدام الفاقد والمخلَّفات، وبشكل متكرِّر، لغاية استنفاذ آخر إمكانية لإعادة الاستخدام، ويتم ذلك من خلال أحدث التطبيقات التكنولوجية في مختلف المجالات المرتبطة بإعادة التدوير وإعادة الاستخدام" (al-Kawwāz, 2019, 4)، أو هو: "الاقتصاد الذي يتمُّ فيه إنتاج واستهلاك مختلف المنتجات من سلع وخدمات في كافَّة مراحل حياتها، بطريقة عقلانية ورشيدة، تهدف إلى تخفيض استنزاف الموارد المستعملة إلى أدنى حدٍّ ممكن مقابل الاستفادة منها بأقصى حدٍّ ممكن" (Wasīlah, 2019, 73).

ومن خلال ما سبق يعرِّف الباحثان الاقتصاد الدائري بأنه: نظام متكامل، يدرس حماية رأس المال والثروة والطبيعة، وعدم هدرها واستنزافها، والاستفادة القصوى منها ولو بعد تحويلها إلى نفايات، من خلال إعادة تدوير تلك النفايات والمنتجات والمواد الخامة المستخدمة بما يحفظ الثروة والبيئة بجميع عناصرها.

والاقتصاد الدائري هو أحد أضلاع مثلث "التنمية المستدامة"، إضافة إلى الضلع الإنساني الاجتماعي، والضلع البيئي الإيكولوجي، وقد اتَّضحت أهمية التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على البيئة بعد تلك الأضرار التي لحقت بعالمنا بسبب العدوان على موارده، حتى اتَّفق المعنِيُّون على ضرورة ترسيخ التنمية المستدامة الجديدة، تنظيراً وتمكيناً وتطبيقاً، والتي يمكن تعريفها بأنها تلك "التنمية التي تُلَبِّي حاجات الحاضر، دون أن تُخِلَّ بقدرة المحيط الطبيعي؛ حتى لا تعرِّض قدرة أجيال المستقبل لعدم تلبية حاجاته" (Qāsim, 2010, 157).

الفرع الثالث: نشأة مفهوم الاقتصاد الدائري:

مصطلح الاقتصاد الدائري حديث العهد إلى حدٍّ ما (Ramlī, 2018, 1/33)، ومع ذلك فإنّ له امتداداً تاريخياً وفلسفياً؛ حيث إنّ فكرة التغذية الراجعة للدورات في أنظمة العالم فكرة قديمة، ولها أصداء في مختلف مدارس الفلسفة (Ellen MacArthur Foundation, n.d.)، وقد حصل إنعاشٌ لتلك الفكرة في الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، وهناك نظرية الاقتصاديّ الأمريكي كينيث بولدينج (Kenneth E. Boulding 1993) التي تعتبر أنّ الأرض كسفينة فضاء محدودة الموارد، وهو الأمر الذي يستلزم في نظره نظاماً دوريًّا عند استعمال هذه الموارد واستغلالها، وتعَدّ هذه النظرية تمثيلاً مبكراً لمفهوم الاقتصاد الدائريّ.

وفي أواخر الثمانينات، ثلاثة من المعاصرين، وهم: المعماريان والتر ستاهيل (Walter R. Stahel)، ووليليام ماكدونو (William McDonough)، والكيميائي مايكل براونونغارت (Michael Braungart) ناقشوا فكرة تقوم على أنَّ الاقتصاد يعمل في حلقات، وأثرها على التنافسية الاقتصادية، وخلق فرص العمل وتوفير الموارد ومنع النفايات. ولكن أول من صاغ مصطلح الاقتصاد الدائريّ اقتصاديان بريطانيان، هما: ديفيد بيرس (David Pearce 2005) وكيري تورنر (Kerry turner)، وذلك في أوائل التسعينيات. ثم توالى التطوير والتنظير، لاسيما ما تعلَّق بتأثير الاقتصاد على البيئة، وكانت النتيجة قيام النظريات والحركات التي تنادي بضرورة استحداث نظام اقتصاديّ جديد، بعيداً عن محاولة إصلاح النظام الاقتصاديّ الخطيّ السائد (Blomsma & Brennan, 2017, 21(3): 603).

هذا بالإضافة إلى وجود تأصيل لفكرة الاقتصاد الدائريّ ومبادئه في التشريع الإسلاميّ، كما سيتضح من البحث لاحقاً إن شاء الله.

المطلب الثاني: مقومات الاقتصاد الدائري وأهدافه

سبق أنّ الاقتصاد الدائريّ نظام مستدام، يقاوم "الاقتصاد الخطيّ المسبِّب لتراكم النفايات، وعدم إعادة التدوير في أغلب النظم الصناعية الحالية؛ ليكون الخيار المهم بالتوجه نحو تَبَنِّي إعادة التدوير أو الاقتصاد الدائريّ، كنموذج صديق للبيئة، ونموذج يُسْهِمُ في تحويل المخلفات والنفايات إلى موارد يمكن الاستفادة منها، وإعادة استخدامها" (al-Mulā, 2020, 13)، بحيث يُقَدِّمُ الاقتصاد الدائريّ بديلاً ينقل الاقتصاد من المبدأ القائل: "من المهد إلى اللحد" إلى نظام آخر يقوم على مبدأ: "من المهد إلى المهد" (Amān, 2017).

ويعتبر الهدف الأساس للاقتصاد الدائريّ هو فصل النمو الاقتصاديّ عن الاستهلاك للموارد الطبيعية؛ لأنه يتوقع أن يصل الاستهلاك ثلاثة أضعاف المتاح من الموارد الطبيعية في السنوات العشرين المقبلة (Fāsīnahūf, 2018). وجدير بالذكر أنه ينبغي التفريق بين النمو الاقتصاديّ والتنمية الاقتصادية؛ فالتنمية هي السعي لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية عن طريق ممارساتِ تغييرٍ محدَّدةٍ نوعاً وكمّاً؛ بهدف تحسين مستوى العيش لأفراد المجتمع، وليس بالضرورة أن يتحقَّق هذا التحسين جرَّاء عملية النمو الاقتصاديّ؛ فإنه لا يلزم من عدم حصول النمو الاقتصاديّ عدم حصول التنمية في المجتمع (Ghanīm, 2014, 22).

ويمكن القول بأنّ الاقتصاد الدائريّ يقوم على ثلاثة مبادئ أساسية (al-Ramīdī, 2019, 8/344):

الأول: الحفاظ على الرأس المالي للموارد الطبيعية، من خلال حسن إدارة المخزون، وتوازن التدفق لأيّ مورد متجدِّد.

الثاني: تحسين الموارد العائدة، من خلال تدوير المواد والمكونات بفائدة أعلى ما أمكن.

الثالث: تحسين الفعالية في الأنظمة، عن طريق اكتشاف العوامل السلبية الخارجية.

وقد أشارت دراسات كثيرة إلى تأثير الاقتصاد الدائريّ الجذريّ، والذي يمثِّل ثورة في استغلال النفايات والمخلَّفات؛ حيث يمكن للمجتمعات الانتفاع بها، لدرجةٍ تُحَوِّلها إلى واحد من أهم المجالات الإنتاجية ذات العائد الاقتصاديّ الوطنيّ العالي، لاسيما أنها مجال إنتاجيّ متوفر المدخلات، ومنخفض

التكاليف. وهذا مما شجع «المنتدى الاقتصادي العالمي» و«مؤسسة إلين مكارثر» عام ٢٠١٥م على التنبؤ بأنّ الاقتصاد الدائري سيوفِّر على العالم تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥م، إضافة إلى مائة ألف وظيفة جديدة في خمس سنوات القادمة. وربما يرجع ذلك إلى ما في الاقتصاد الدائريّ من المحافظة والإبقاء على الموارد الاقتصادية المحدودة قدر الاستطاعة؛ مما يشجع على مزيد الابتكار والاختراع والإبداع في مجالات إعادة استغلال المواد وتدوير نفاياتها، مع خفض الهدر في جميع مراحل الإنتاج (Saʿdūn, 2017, 23).

وليس ببعيد إذا قلنا: إنّ أحوج الدول لتبنِّي مفهوم الاقتصاد الدائريّ وتمكين آلياته هي الدول الخليجية؛ لأنها تعاني معاناة شديدة من النمط الاستهلاكي المصاحب لزيادة الدخل الفردي فيها؛ مما يسبب كثيراً من الأضرار البيئية والاجتماعية، ككثرة المخلفات والنفايات، وهو ما من شأنه أن يدفع هذه الدول بمجتمعاتها إلى التغيير نحو نمط جديد مستدام؛ حفاظاً على البيئة، وإبقاءً للموارد، وتوفيراً لها لأجيال المستقبل، وهذا واجب على عاتق الجيل الحاضر (al-Qurah Dāghī, 2020).

المبحث الثاني: الاقتصاد الدائري من المنظور الإسلامي

المطلب الأول: الاقتصاد الدائري في ضوء النصوص الشرعية

الفرع الأول: الاقتصاد الدائريّ في ضوء القرآن الكريم:

هناك ثلاثة محاور قرآنية ارتكزت عليها مبادئ الاقتصاد الإسلاميّ عموماً، وهي: الإرشاد إلى مكارم الأخلاق، وتوكيد الحقائق الثابتة كبيان العلاقة بين الترف والفساد، وتشريع ما يحقِّق مصالح المكلّفين كتحريم الربا (Murād, 2011, 6). ويمكننا بسهولة أن نلمس في تفاصيل هذه المحاور تجانساً مع مفهوم الاقتصاد الدائريّ، بحيث يمكن اعتباره متحقِّقًا من خلالها.

وسنذكر بعض الآيات التي تؤيِّد وتدعم مفهوم الاقتصاد الدائريّ بقاعدته المستدامة، تمثيلاً لا حصراً (Al-ʿAsl, 1996, 66):

١. قال تعالى: ﴿**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ**﴾ [سورة هود: ٦١]، فبيَّن الله تعالى أصلاً مهمًّا يربط الإنسان ماديًّا ووجدانيًّا بتلك الأرض، حيث أنشأه سبحانه منها، وفي مقابل ذلك أَمَّنَهُ عليها، واستخلفه فيها ليعمرها، ويمكن اعتبار "العمارة ومشتقاتها" المصطلح القرآني المقابل لمفهوم التنمية عمومًا (al-Karīṭī, 2009, 7/117). ثم نقل الكلام إلى العلاقة بالله تعالى، رجوعاً إليه بالاستغفار والتوبة المستلزم للعمل الصالح. فقضية الارتباط بالأرض وإعمارها لا تنفصل عن قضية العبودية في الإسلام، وإذا كانت العبودية أمراً لازماً ودائماً للبشر في الفكر الإسلاميّ ومنظومته التشريعية؛ فكذلك عمارة الأرض هي الأمر الدائم والمستمر معه طوال بقائه على هذه الأرض، وهي جزء مهم ومؤثر من هذه العبودية، ويرتبط بهاتين الوظيفتين ويقوم عليهما وظيفة الاستخلاف في الأرض، فهذه الوظائف الثلاث متلازمة (al-Ballāʿ, 2012, 161). فالخلافة كما قال الله تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [سورة البقرة: ٣٠]؛ هي وظيفة مستمرة، تتعاقب عليها الأجيال، كما قال سبحانه: ﴿**وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ**﴾ [سورة الأنعام: ١٦٥]، "أي: جعلكم تعمرون الأرض جيلاً بعد جيل، وقرناً بعد قرن، وخلفاً بعد سلف" (Ibn Kathīr, 1410AH, 3/345). وبذلك يتبين أنّ في آيات الاستخلاف والإعمار دلالة على أنّ من مقاصد الشريعة التي يُؤْمَرُ المسلم بتحقيقها "بقاء الموارد وعدم استهلاكها من قبل عدة أجيال فحسب؛ وذلك لأنّ استخلافه في الأرض، وإعماره لها يتطلبان تضافر جهود أكثر من جيل؛ لأنه يدلّ على الدوام والاستمرار وتنمية الأرض، وهذا ليس حكراً على جيل بعينه، بل هو مطلوب من كلِّ الأجيال في كلِّ زمان ومكان؛ ليتحقق مراد الله في إعمار الأرض وتنميتها" (Kāmil, 2017, 10(16)/29).

٢. قال تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [سورة الأنعام: ١٤١]، وهي نصٌّ في النهي عن الإسراف، الذي يُعتَبَر من أكبر تحدّيات التنمية المستدامة، وبخاصّة في جانبها الاقتصادي، وهي تدلّ على أساس من أسس الاستدامة الاقتصادية، وهو الوسطية والاعتدال والتوازن في الجانب الاستهلاكي عموماً، بما فيه استهلاك الموارد الطبيعية الموجودة في الأرض؛ لكي يبقى للأجيال المستقبلية نصيبها من الاستغلال والانتفاع بالثروات، ولكي لا يكون الجيل الحاضر ناهباً لثروات الآخرين.

٣. قال تعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [سورة الأعراف: ٣١]، وهي تشبه في دلالتها الآية السابقة، مع التأكيد على جانب الاستهلاك الشخصيّ والأسريّ.

٤. قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾ [سورة الفرقان: ٦٧]، وهنا تأكيدٌ على مبدأ الاعتدال والتوسط في الإنفاق، كما هو الشأن في الاستهلاك؛ مما يجلي ذلك الأساس الذي هو أهم محاور مفهوم الاقتصاد الدائريّ خصوصاً، والتنمية المستدامة عموماً.

٥. قال تعالى: ﴿**وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ**﴾ [سورة الرحمن: ٧]، والآية بذكر الميزان –وهو آلة الاعتدال والتوازن والوسطية والعدل–، واقترانه بخلقٍ عظيمٍ كالسماء؛ إنما تقرر أنه الأساس الماديّ والمعنويّ الذي قامت عليه التصاريف الكونية، وما ينبغي أن تقوم عليه أحوال البشر في جميع شؤونهم؛ ليصلوا إلى مفهوم الإنسان المتوازن دينياً وأخلاقياً ومادياً، وواقع الحال أنه من أهم أسس التوازن في مفهوم الاقتصاد الدائريّ والفكر المستدام (al-Qurah Dāghī, 2020).

٦. قال تعالى: ﴿**وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [سورة الأعراف: ٥٦]، والآية تقرّر أنَّ محاربة الفساد بشتَّى صوره هو من مقاصد الشريعة، وقد ذكرت الآية الفساد في الأرض بعد إصلاحها، وهو –بمفهوم التنمية المستدامة– يشمل الفساد البيئيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ المنهك للأرض ومواردها.

٧. قال تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾ [سورة الأعراف: ٧٤]. وقد عدَّدت الآية وجوهاً من الموارد الطبيعية التي آتاها الله الإنسان، وجعله منتفعاً بها ومستغلاً لها، بشرط عدم الإفساد.

٨. قال تعالى: ﴿**وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾ [سورة الأعراف: ٨٥]، وهذه الآية تأكيد للآية السابقة، مع الالتفات إلى الفساد الاقتصاديّ بالغش وبخس الناس في الميزان؛ مما يخل بالتنمية الاقتصادية. كما قال في آية أخرى:

٩. ﴿**وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾ [سورة هود: ٨٥]؛ فتكرار الحديث في القرآن عن الفساد والإفساد في الأرض واضح؛ لأنه إخلال بالتوازن الذي جعله الله في الأرض بين جميع مكوناتها التي تمثل وحدة واحدة كلية، لا يمكن تجزئتها، ولذلك ففساد مكوّنٍ واحد يعني فساد سائر المكونات (Rāshid, 2018, 4(3)/278). ثمّ هذا التكرار له مدلوله الاقتصاديّ المهم؛ لأنّ آثار الفساد "في جوهرها إضرار بالموارد، وفي حقيقتها مشكلات اقتصادية بالدرجة الأولى؛ لأنها تتعلق بالموارد الاقتصادية، وتضرُّ إضراراً مباشراً بأدوات الإنتاج ومراحل النشاط الاقتصاديّ، كما أنّ هذه المشاكل ناتجة من

فلسفة النظام الرأسماليّ الذي يطلق العنان للفرد لممارسة النشاط الاقتصاديّ دون رعاية للبيئة ونحوها؛ مما نتج منه طغيان وإسراف، بل تبديد للموارد والطاقات، وإفساد في الأرض، وإهلاك للحرث والنسل في حالة الحروب" (al-Qurah Dāghī, 2010, 2/157).

الفرع الثاني: الاقتصاد الدائري في ضوء السنة النبوية:

جاءت النصوص النبوية مؤكِّدة للآيات القرآنية التي تشير إلى مفهوم التنمية المستدامة وما تتضمَّنه من مفهوم الاقتصاد الدائريّ، بل وتحضّ عليه، ومن الأحاديث الدالة على ذلك:

١. قوله –عليه الصلاة والسلام–: «**ما أكل أحد طعاماً قطُّ خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده**» (al-Bukhārī, 1419AH, No: 2072)، وفي الحديث بيان اعتناء الشرع بقضية العمل والإنتاج ونفع النفس والمجتمع، حتى جعل ذلك من شيم الأنبياء –عليهم السلام–.

وقال –عليه الصلاة والسلام– في أهمية العمل أيضاً: «**لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه؛ خير له من أن يسأل الناس أعطوه، أو منعوه**» (al-Bukhārī, 1419AH, No: 1471؛ Muslim, 1991, No: 1042)، فبمثل هذه النصوص تتأكَّد أهم عناصر التنمية المستدامة، حيث يكون العنصر البشريّ فاعلاً إيجابياً، غير سلبيّ، أو استهلاكيّ فحسب.

٢. وقوله –عليه الصلاة والسلام–: «**من أعمر أرضاً ليست لأحد؛ فهو أحقّ**» (al-Bukhārī, 1419AH, No: 2235)، ففي الحديث دلالة على أهمية عمارة الأرض، واستغلالها بالتي هي أحسن، مع الاعتناء بالعنصر الاقتصاديّ التنمويّ الأهم، ألا وهو الإنسان، فالشريعة حثَّته على إعمار الأرض، مع ضمان حقه الدنيويّ الماليّ.

٣. وقوله –عليه الصلاة والسلام–: «**إنْ قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل**» (Aḥmad, 2001, No: 12981)، وفي هذا الحديث تأكيد على قضية إعمار الأرض، والعناية بتنمية مواردها وعناصرها كالأشجار، مع الاستفادة القصوى من عنصر الوقت اللازم لأيّ نشاط اقتصاديّ أو تنمويّ، بل يعتبر الحديث دليلاً ظاهراً في ترسيخ مفهوم الديمومة في العمل والإنتاج، والديمومة تعبير آخر عن مفهوم الاستدامة في التنمية الاقتصادية (Darrājī, 2012, 479).

٤. وقوله –عليه الصلاة والسلام–: «**ما من مسلمٍ يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة إلاّ كان له به صدقة**» (al-Bukhārī, 1419AH, No: 2320؛ Muslim, 1991, No: 1553)، وفي الحديث بيان كيف حوَّلت الشريعة نتاج عمل المكلّف إلى صدقة جارية، يجري أجرها عليه بدوام عمله؛ لتبقى هذه الحياة عامرة إلى النهاية المحتومة، وكما غرس السابقون لنا فينبغي أن نغرس لمن بعدنا (Yāhiyā, 2012, 70-71). وفي الحديث أيضا إشارة إلى العلاقة النفعية الدائرة بين أجناس الخلق، ومحل الإنسان منها، وهو الخلافة والقوامة التي تستلزم المسؤولية، والقيام بها تجاه سائر الكائنات، بلا أنانية أو استئثار، ثم ربط ذلك بمبدأ إسلاميّ أصيل في تمكين المقاصد الشرعية، ألا وهو مبدأ الثواب والعقاب.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الإسلام أقام أول مَحْمِيَّتَيْنِ في التاريخ: مكة، والمدينة، وهذا من روائع الإسلام، وحلوله السابقة للزمن لحماية البيئة والطبيعة بمواردها (Rāshid, 2018, 4(3)/327-328).

وقد وردت عدَّة أحاديث في التنبيه على قيام الإنسان بمسؤوليته تجاه الحيوانات المسخَّرة لمنافعه، وهي من العناصر الطبيعية والمهمة في مفهوم الاستدامة عموماً، ومن ذلك: قوله –عليه الصلاة والسلام–: «**لا تتَّخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً**» (Muslim, 1991, No: 1956)، وقوله: «**من قتل عصفوراً عبثاً؛ عج إلى الله –عزّ وجلّ– يوم القيامة، يقول: يا ربّ، إنّ فلاناً قتلني عبثاً، ولم يقتلني لمنفعة**» (al-Nasāʾī, 1991, No: 4446). وقد غفر الله لبغي في كلب سقته (al-Bukhārī,

Muslim, 1991, No: 2245 ؛1419AH, No: 3467)، ودخلت امرأة النار في هِرَّةٍ حبستها (al-Bukhārī, 1419AH, No: 2365 ؛Muslim, 1991, No: 2242). فعلاقة الإنسان بالحيوان يمكن أن تكون طريقاً إلى المغفرة والجنة، أو طريقاً إلى العذاب والنار (ʿAbd al-Mālik, 2012, 249). "إنّ جميع الكائنات الحية لها حق الانتفاع من خيرات الأرض، غير أنّ هذا الحق لن يكون ممكناً إلاّ إذا أدَّى الإنسان الأمانة المتمثلة في ضمان انتقال الانتفاع عبر العصور والأجيال، الشيء الذي يعني أنّ على هذا الإنسان بذل المزيد من الجهود لحماية وصيانة مصادر الانتفاع" (Qurayshī, 2011, 14).

وكما حثَّت الأحاديث الشريفة على استصلاح الأرض، وحفظ مواردها، فقد حذرت من التعدي عليها، أو إفساد ما ينتفع الناس به، ومن ذلك:

٥. قوله –صلَّى الله عليه وسلم–: «من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار» (Abū Dāwūd, 2015, No: 5239)، قال أبو داود: "يعني: من قطع سدرة في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم، عبثاً وظلماً بغير حقّ يكون له فيها، صَوَّب الله رأسه في النار" (Abū Dāwūd, 2015, 7/525). وقال –عليه الصلاة والسلام– أيضاً: «**من قتل صغيراً أو كبيراً، أو أحرق نخلاً، أو قطع شجرة مثمرة، أو ذبح شاة لإهابها؛ لم يرجع كفافًا**» (Aḥmad, 2001, No: 22368). وفي النهي عن تلويث البيئة والأماكن التي ينتفع الناس بها قال –عليه الصلاة والسلام–: «**اتَّقوا الملاعن الثلاثة: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل**» (Aḥmad, 2001, No: 2715؛ Abū Dāwūd, 2015, No: 26)، وقياساً عليه ينهى عن إلقاء المخلَّفات الصناعية والقمامة في الأنهار والبحيرات، أو الغابات والمزارع، أو في وسط المدن؛ مما يضرُّ بالبيئة ويؤذي البشر، ويمنع انتفاعهم (Yaʿqūbī, 2012, 196).

٦. وفي شأن الإسراف والاستهلاك غير الموجَّه، قال –عليه الصلاة والسلام–: «**كلوا، وتصدقوا، والبسوا في غير إسراف، ولا مخيلة**» (al-Nasāʾī, 1991, No: 2559). وخُصَّ بالتحذير الإسراف في الموارد المائية ولو لأجل الوضوء، والوضوء عبادة وتقرُّب من الله تعالى، فقال للأعرابيّ –وهو يعلمه الوضوء–: «هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا فقد أساء، وتعدَّى، وظلم» (al-Nasāʾī, 1991, No: 140).

هذا بالإضافة إلى العناية بالجانب التجاريّ من الاقتصاد في السنة النبوية، وليس أدلّ على ذلك من عمل النبيّ –عليه الصلاة والسلام– بالتجارة قبل بعثته، وعمل كثير من الصحابة بالتجارة في المدينة، التي ازدهرت وانتشرت فيها الأسواق، وقد ورد في السنة منها أسواق عكاظ، وذي المجاز، وبني قينقاع (al-Mashhadānī, 2012, 371).

المطلب الثاني: الاقتصاد الدائري في ضوء التشريع ومقاصد الشريعة

الاقتصاد في هذا الدين علم من علوم الشريعة، و "إنَّ الله جلَّت قدرته –وهو العليم الخبير– شرع الأحكام المنظمة للحياة الاقتصادية بحيث يحكمها التشريع حكماً كاملاً، مع ما فيها من لازمة التطور، وقد جاء ذلك بجعل التعاليم الإسلامية المنظِّمة لهذه الحياة في طبيعة كلية، وتوجيهات عامَّة غير مفصَّلة؛ وذلك لحكمة مقصودة، وهي: "أنّ التعميم الذي لا ينزل إلى التفصيلات الجزئية لا يقيِّدُ الأجيال المقبلة بهذه التفصيلات والتطبيقات، بل يتركها حرَّة تقتبس الوضع الذي تتوافر فيه الملاءمة العملية لحاجات كلّ زمان ومكان، ما دامت تسوده التعاليم الكلية بوجه عام، وينبثق عن توجيهاتها" (al-ʿAwaḍī, 1987, 5(5)/300-301).

وإذا نظرنا إلى الاقتصاد الدائريّ كأحد محاور التنمية المستدامة؛ فإننا نجد مزيداً من التناسق والتجانس بينه –هو وقاعدته التنموية– والاقتصاد الإسلامي وقاعدته التشريعية، حتى نرى واضحاً أنّ الشريعة تهدف إلى الحركة والتقدم والتنمية، ولا تعتبر الأفراد والأمم إلاّ في حركة مستمرة، تقدماً أو تأخراً؛ إذ لا يمكن تصور التوقف إلاّ كصورة من صور التأخر مآلاً، كما قال الله تعالى: ﴿**لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ**﴾ [سورة المدثر: ٣٧] (al-Qurah Dāghī, 2010, 2/663).

ولذلك؛ فليس غريباً أن نجد الاقتصاد الدائريّ بمفهومه وعناصره مضمَّناً إجمالاً في التشريع ومقاصده، بل وأحياناً بالتفصيل. فمثلاً: أهم عناصر التنمية الاقتصادية المستدامة وأساسها وغايتها هو العنصر الإنساني (Zaghdūd, 2019, 6(1)/18)، والذي كان موضع العناية التشريعية؛ حتى جعل من أهم مقاصد الدين وضروريات التشريع: حفظ نفسه، وحفظ عقله، وحفظ نسله، إضافة إلى حفظ ماله؛ لتشكل رعاية الإنسان من جميع جوانبه الدنيوية أربعة أخماس الضرورات الشرعية الخمس، التي يقصد التشريع في كلياته وجزئياته إلى رعايتها وحفظها وتنميتها وجوداً وعدماً، قصداً مباشراً، وهو ما يهدف إليه الاقتصاد الدائريّ بقاعدته المستدامة، ومفاهيمه المراعية لمصلحة الإنسان وما حوله، وتقليل ما يفسده وما حوله.

ولجلاء هذا المعنى؛ وصل الأمر ببعض الباحثين إلى اعتبار مفهوم الاستدامة والمحافظة على الطبيعة والبيئة مقصداً شرعياً بذاته، أو على أقلِّ تقدير مقصداً متمِّماً للضروريات (al-Najjār, 2008, 209)، ينبغي على المكلّف تحقيقه وحفظه ورعايته.

والمتدبِّر في هذه الشريعة بوصفها ديانة تزرع القيم في نفس الإنسان، وتجعله أميناً رحيماً صادقاً عادلاً، يجد أنها كذلك "تجعل منه صديقاً حميماً للبيئة والحياة، يعمرها مادياً، كما يعمرها معنوياً بالعديد من القيم، ومنها تلك التي تحكم الجانب الاقتصادي" (Abū Ghuddah, 2009, 10). والإنسان حينما يسعى في تلك الحياة في جوانبها المختلفة وهو منعدم القيم، أو لا يبالي بها؛ فإنه يكون كائناً مفسداً لما حوله، وبخاصّة في الجانب الاقتصاديّ، ولذلك لا تتفق النظرية الاقتصادية الإسلامية مع المذاهب الاقتصادية الخطِّية المختلفة، في أنّ سبب المشكلة الاقتصادية هي قلة الموارد كما تقول الرأسمالية، ولا أنها بسبب التعارض بين الإنتاج الجماعيّ والتوزيع الفرديّ كما تقول الاشتراكية، وإنما تَعْتَبِر سبب المشكلة الأساس هو الإنسان نفسه (Naṣār, 2010, 25)، ولذا كان توجيهه والعناية به محوريا في التشريعات الإسلامية، وكان للفكر الإسلامي السبق في تأصيل القيم والأخلاق والإيمانيات في الممارسات الاقتصادية؛ مما يجعل الاقتصاد الإسلاميّ أكثر ملاءمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (Birasūlī, 2017, 64/53).

وكما أنّ مفهوم الاستدامة باقتصادها الدائريّ متحقق في المقاصد الشرعية، فهو كذلك متحقق في قواعد الشرع الفقهية. فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ قاعدة: الضرر يزال، وقاعدة: الضرر لا يزال بالضرر، وقاعدة: تحتمل أدنى المفسدتين لدرء أعلاهما؛ تقليلاً للمفسدة، وقاعدة: يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، وقاعدة: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، كل هذه القواعد وغيرها الكثير كما تسري في جزئيات التشريع، فإنها كذلك تؤيِّد وتدعم الاتجاه المستدام في الاقتصاد وغيره، وللمقصد نفسه وللحكمة نفسها، من دفع المفاسد ورفعها ما أمكن، مما يقع على البشر في الحال، أو في المآل، أو ما يقع على الأرض بمواردها ومكوناتها (al-Faqī, 2007, 3/52-54).

وإذا نظرنا في التشريعات الفقهية الفرعية بأحكامها؛ فسنجد كذلك مفهوم الاستدامة متحقِّقًا فيها، حتى يمكننا القول: بأنّ أحكام الشريعة الفقهية هي البساط المناسب لتمكين وتطبيق آليات الاستدامة وأدواتها، وتحقيق أهدافها ومراميها، ويظهر ذلك واضحاً في تشريعات كبرى في الفقه الإسلامي، تمثل شعائر أو معالم لها، مثل: تشريع فريضة الزكاة، والذي يتقاسم مع التنمية الاقتصادية المستدامة في كثير من الأهداف، كتخفيف آثار الجوع والفقر، وتقليل الفوارق من خلال توزيع الثروات، والتخفيف من البطالة وخلق فرص للعمل؛ مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار، ويسهم في تقليل التضخم (Falyāshī, 2018, 3(1)/85-86).

كما يحرِّم الاقتصاد الإسلامي الفائدة المركبة –الربا– التي هي المحور الأساس للنظام المصرفي الغربي، ويضع قيوداً تمنع من تحمُّل الديون غير قابلة الدفع، مع تشجيع توزيع الثروة، ويوفِّر إطارًا تنظيميًّا يضمن أن تكون المشاريع التنموية في مصلحة المجتمع الأوسع، وليس لقليل من الأفراد، بل ويتجاوز البشر الحاليين إلى الأنواع والموارد الطبيعية والأجيال القادمة، بحيث لا يستبعد المستقبل. فمثلاً: النفط الأحفوري في المنظور

الاقتصادي الإسلاميّ ينبغي ألاّ يتم الإفراط في استغلاله بحيث يجور على أجيال المستقبل؛ مما يترتب عليه المساهمة في الحد من الانبعاثات الضارة، وبذلك يسهم التشريع الاقتصاديّ الإسلاميّ في إيجاد اقتصاد أكثر خضرة، والحفاظ عليه (Ahmadi, 2016, 2(1): 9-10).

وهكذا تتقاسم كثير من التشريعات أهدافها ومقاصدها مع مفهوم الاقتصاد المستدام، مثل: تقسيم الميراث، وإدارة الوقف، وتحريم الإسراف، وغيرها (Sālim, 2019, 3(10)/13-14).

وبهذا يتَّضح أنَّ الإسلام يبيّن من خلال عقائده وتشريعاته معاً "أنّ الله تعالى خلق الطبيعة لمنفعة البشر، وتقوم العلاقة بين البشر والطبيعة على الانسجام؛ نظراً لطاعة جميع المخلوقات لشريعة الله وسننه، فيُشجع الإسلام البشر على استكشاف واستخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة. ويمكن القول بأنّ الخضوع لإرادة الله سبحانه وتعالى هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والسلم المجتمعي، كما يؤدي الانسجام بين إرادة الإنسان وإرادة الله إلى حياة مسؤولة ومتوازنة، فلكل نشاط إنسانيّ بُعدٌ سامٍ؛ بحيث تصبح معه هذه الأنشطة مقدَّسة وهادفة وذات مغزى؛ لذا لا يَسمح الإسلام بقطع الأشجار والشجيرات غير المنتجة، فللبشر الحق في الاستفادة من ثمار هذه الأشجار والشجيرات إلاّ أنهم لا يملكون الحق في تدميرها، كما لا يسمح الإسلام بالتبذير والإسراف حتى عندما يتعلق الأمر بالأشياء غير الحيَّة بقدر ما أنّه لا يجيز الإسراف في استخدام المياه حتى إذا لم يكن هناك شحّ في المياه، وبالتالي يهدف الإسلام إلى تجنّب الهدر والتبذير بكافة أشكاله، وضمان الاستخدام الأمثل لكل الموارد" (al-Juyūsī, 2013, 57).

إن في إظهار هذه الخصائص والمزايا في الجانب التشريعي للإسلام خروجًا من حالة الاستكانة والضعف والافتتان بالآخر القوي؛ ليحصل مكانها حالة الاعتزاز والثقة في قدرة هذا الدين على المبادرة والسبق، وتقديمه كبديل حضاريّ حقيقيّ؛ إن لم يعتبر خياراً وحيداً (Jumʿah, 2017, 13).

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية للاقتصاد الدائري

المطلب الأول: تطبيقات على مستوى الشركات

بالنظر في تطبيقات الاقتصاد الدائريّ يتأكّد موافقته لمفاهيم الاقتصاد الإسلاميّ، وتحقيقه لأهدافه من التوازن والوسطية والاعتدال، على المستوى العالمي أو المحلي أو حتى الشخصي. وهناك اتجاه ملحوظ في الشركات الكبرى، بمشاريعها المتعددة، نحو الاقتصاد الدائريّ، ومراعاة آليات وأهداف التنمية المستدامة، لاسيما مع الاعتناء العالميّ والحكوميّ بمعايير حفظ البيئة وموارد الطبيعة. وهناك نماذج كثيرة على هذه المشاريع، نذكر منها (Gerholdt, 2015):

١. الإمدادات الدائرية: يعتبر أنموذج أعمال التوريدات الدائرية وثيق الصلة بشكل خاصّ بالشركات التي تتعامل مع السلع النادرة، حيث يتم استبدال الموارد النادرة بمدخلات موارد متجددة، أو قابلة لإعادة التدوير، أو قابلة للتحلل. وقد طوَّرت شركة Royal DSM العالمية الإيثانول الحيوي السليلوزي الذي يتم فيه تحويل البقايا الزراعية –مثل: كيزان الذرة، والقشور، والأوراق والسيقان– إلى وقود متجدِّد؛ وبذلك فقد خلق الإيثانول الحيوي السليلوزي مصدرًا جديدًا لإيرادات DSM، إضافة إلى تقليل الانبعاثات، وخلق فرص العمل، وتعزيز أمن الطاقة الوطني.

٢. استرجاع الموارد: يستفيد أنموذج الأعمال الخاص باستعادة الموارد من خلال الابتكارات التكنولوجية؛ لاستعادة وإعادة استخدام مخرجات الموارد التي تقضي على تسرب المواد، وتعظم القيمة الاقتصادية، حيث تتم إعادة معالجة النفايات إلى موارد جديدة. ومن تطبيقات ذلك أنّ منتجع Walt Disney World Resort يرسل فضلات الطعام –بما في ذلك الشحوم، وزيوت الطبخ، وبقايا المائدة– من بعض المطاعم في مجمعه إلى منشأة هضم لا هوائية، تبلغ ٥,٤ ميجاوات، تملكها وتشغلها Harvest PowerK حيث يتم تحويل النفايات العضوية إلى غاز حيوي متجدد (مزيج من ثاني أكسيد الكربون والميثان)

لتوليد الكهرباء، مع معالجة المواد الصلبة المتبقية إلى سماد، والطاقة المولدة تساعد على تشغيل وسط فلوريدا، بما في ذلك فنادق ومنتجع والت ديزني نفسها.

٣. إطالة عمر المنتج: يساعد هذا الأنموذج الشركات على إطالة دورة حياة منتجاتها وأصولها؛ للتأكد من استمرارية جدواها اقتصاديًا، ويتم الحفاظ على المواد التي قد يتم إهدارها، أو حتى تحسينها، من خلال بعض العمليات، كإعادة التصنيع، أو الإصلاح، أو الترقية، أو إعادة التسويق، ومن خلال إطالة عمر المنتج لأطول فترة ممكنة، يمكن للشركات الاحتفاظ بالمواد بعيداً عن مكب النفايات، واكتشاف مصادر جديدة للإيرادات. فعلى مدار الأربعين عاماً الماضية، ركز نشاط إعادة التصنيع التابع لشركة Caterpillar العالمية، من خلال برنامج Reman على إعادة المكونات التي في نهاية عمرها إلى حالة أو جودة جديدة تماماً؛ مما يقلّل من التكاليف والنفايات، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والحاجة إلى المدخلات الخام.

٤. منصات المشاركة: يركّزُ هذا الأنموذج على مشاركة المنتجات والأصول منخفضة الملكية أو معدل الاستخدام، ويمكن للشركات التي تستفيد من هذا النموذج أن تزيد من استخدام المنتجات التي تبيعها، وتعزّز الإنتاجية وخلق القيمة. وهناك أمثلة كثيرة على اقتصاد المشاركة، كما في خدمات النقل مثل شركات: (Lyft و RelayRides و BlaBlaCar)، أو خدمات التسكين والإقامة مثل شركة (Airbnb).

٥. تقديم المنتج كخدمة: ومن خلال هذا الأنموذج يستخدم العملاء المنتجات من خلال عقد إيجار، أو حق انتفاع، وهو نموذج جذَّاب للشركات التي لديها تكاليف تشغيلية عالية، وتتميَّز بالقدرة على إدارة صيانة خدماتها، واستعادة القيمة المتبقية في نهاية العمر الافتراضي. ومن أمثلته: شركة Philips، حيث تبيع الإضاءة كخدمة، وتهدف الشركة إلى الوصول إلى المزيد من العملاء من خلال الاحتفاظ بملكية الأضواء والمعدات، بحيث لا يضطر العملاء إلى دفع التكاليف الأولية للتركيب، وبذلك تضمن Philips أيضاً الإدارة البيئية السليمة لمنتجاتها، من خلال إعادتها في الوقت المناسب لإعادة التدوير أو للترقية.

٦. ومن الأفكار التي جمعت بين أكثر من أنموذج: ما أجرته شركة Niaga (كلمة Niaga مقلوب كلمة Again) على صناعة السجاد، حيث وجدت أنّ إضافة المزيد من تركيبات المواد المعقَّدة إلى المنتجات اليومية لن يساعد أداء المنتج، ولا التحديات الصحية والبيئية؛ لهذا فقد طوَّرت تقنية إنتاج السجاد من مادة واحدة فقط، أو مادتين مرتبطتين مع مادة لاصقة يمكن فصلها عند الطلب، وهذا يسمح للشركات المنتجة للسجاد ببيع، أو تأجير سجاد يمكن إعادة تدويره بنسبة ١٠٠٪ إلى سجاد جديد بعد الاستخدام (Carra & Magdani, 2017, 27).

٧. منذ إطلاق شركة الميرة القطرية مبادرة إعادة التدوير نهاية سبتمبر ٢٠١٩م، تمَّت إعادة تدوير ٢,٤١٧,٣٣٨ زجاجة بلاستيكية ومعدنية (https://www.almeera.com.qa/ar)

٨. وفي المدينة الصناعية الثالثة بالرياض هناك شركة لتدوير النفايات الإليكترونية والكهربائية، وهي تعدّ الأكبر والأول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تقوم بإعادة تدوير ٣,٠٠٠,٠٠٠ طن من هذه النفايات الإليكترونية والكهربائية كل عام.

٩. مركز معالجة النفايات بمنطقة مسيعيد بدولة قطر، وهو مصنع عصري متقدم جداً، فبعد جمع النفايات المنزلية بالدولة من قبل إدارة النظافة، يتمُّ نقلها إلى محطات الترحيل، ومنها إلى هذا المركز لإنتاج الطاقة الكهربائية والسماد العضوي، حيث إن الفرد الواحد في الدولة بناء على إحصائيات عام ٢٠١٥م يتخلَّص يومياً من ١,٥ كغم من النفايات، ومجمل سكان دولة قطر يتخلَّصون من ٣,٥٠٠ طن متري يومياً، وهذا المركز يعمل أربعاً وعشرين ساعة في جميع أيام السنة من غير توقف (Wathāʾiqiyāt Talifizīyūn Qaṭar, 2016, Ep. 15).

المطلب الثاني: تطبيقات على مستوى الأسرة

بعضنا يذكر كيف كانت الجدة أو الأم لا تتخلَّص من الملابس القديمة برميها كقمامة، بل كانت تحتفظ بها، ثم تجمعها وتغسلها وتقطعها قطعا صغيرة، كقصاصات الورق، ثم تخيط تلك القطع جنباً إلى جنب، حتى تصنع فرشاً للأرض، ويكون ذا ألوان متعددة وجميلة. وكذلك كانت إحداهن لا ترمي بقايا الخبز ولا فتاته، بل كانت تجمعه ثم تضعه في الفرن حتى يجف -يتحمص- ثم تصنع منه ثريداً، أو تطحنه لتصنع منه سميداً.

وهكذا، فإنّ مفهوم الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة كان موجوداً إلى حدٍّ ما في منازلنا القديمة، قبل حياة الاستهلاك والترف واتساع التسوق وتنوعه، والتي تسير وفق النظام الاقتصادي الخطِّي، وتسيِّرُنا كذلك في أنفسنا وسلوكياتنا عليه، وتُحوِّل بيوتنا إلى مصانع تنتج المخلفات وتُوَلِّدُ النفايات، وتضر بكل شيء. وجدير بالذكر هنا أنّ المخلفات المنزلية في دولة قطر على سبيل المثال تشكل إحدى المشكلات البيئية، وهي تشكل عقبة أمام التنمية المستدامة، ويبلغ معدل تولدها ١,٢ كجم لكل فرد في اليوم الواحد، وهي ثاني أكبر مصدر للمخلفات في الدولة بعد المخلفات الإنشائية (Wizārah al-Takhṭīṭ al-Tanmawī Wa al-Ilḥṣāʾ, 2019, 289).

والأسرة ليست شيئاً هامشياً في المجتمع أو الدولة، بل هي أساس المجتمعات، وحينما تكون الأسرة منتجة ومستهلكة في السوق التجاري للسلع والمنتوجات؛ فإنها تعد من أهم العوامل المؤثرة بفاعلية في الناتج القومي، وتنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية (al-ʿAṭiyyah, 2009, 1). وحينما يستقر مفهوم الاقتصاد الدائريّ في الأسرة، ويكون مطبقاً في تصرُّفاتها الاقتصادية والاستهلاكية تحصل الاستفادة المادية إلى جانب الاستفادة البيئية، فمثلاً نجد في المجتمعات الواعية بهذا المفهوم، المطبقة لآليات الاستدامة في تدوير النفايات أن جمع المواد البلاستيكية المستخدمة أكثر اقتصاداً وأنفع مادياً في الضواحي السكنية؛ حيث تكون الكثافة السكانية عالية (Hopewell, Dvorak , & Kosior, 2009, 364(1526): 2122)؛ وبذلك تتحول بالوعي مصادرُ المشكلة إلى حلول، ويتم التخلص من النفايات بتحويلها إلى عناصر نافعة، ولهذا يعتبر تدوير المخلفات استثماراً مضموناً، ويزيد الطلب عليه كل يوم، لاسيما أنّ ممارسته سهلة، وبإمكان الفرد أن ينشئ مشروعه الشخصي منه (Dhiyāb, 2018, 7).

ولذلك فمن الأهمية بمكان ترسيخ مفهوم الاستدامة والتدوير لدى أفراد الأسرة، وخاصة عند الصغار، وذلك من خلال التوجيه المباشر، والمناقشة، والمحاكاة، وعرض بعض الصور، أو المقاطع التي توضِّح المعنى والهدف من الاستدامة. فمثلاً: تعرض صورة رجل يركب دراجة؛ مما يقلِّل من العادم والتلوث والتكلفة، أو يعرض مقطع يبين إعادة تدوير القمامة؛ للمحافظة على الموارد، وتقليل تلوث البيئة، مع زيادة في الدخل، أو تعرض صورة السوق المحلي الزراعي الذي يقلِّل التكلفة، ويرفع الدخل المحلي، ويختزل وسائل المواصلات، ويخفض العوادم الناتجة عنها، أو تعرض صورة شجرة مزروعة حديثاً، أو صورة رجل كبير يعلِّم طفلاً صغيراً؛ للدلالة على توارث الأجيال، وتواصل حلقات الحياة وحتمية الاستدامة؛ ليبقى الانتفاع بموارد الطبيعة إلى النهاية (Munaẓẓamah al-Yūnīskū, 2012, 22-23).

ولا شك أنّ ارتقاء الوعي بضرورة الاقتصاد الدائريّ المستدام يؤدي إلى تغيير العادات والسلوك في كل أفراد الأسرة، ومن أهم ما ينبغي تعديله ليوافق مفهوم الاستدامة السلوك الاستهلاكي في التسوق والشراء، ويمكن بيان أهم النصائح التي يجب مراعاتها في الشكل التوضيحي التالي:

والتغيير في السلوك الاستهلاكي في الشراء قد يبدأ من عدم استعمال الأكياس البلاستيكية، أو اختيار الأكياس الصديقة للبيئة، كما في الصورة التالية (https://www.almeera.com.qa/ar)

ويوضع في أسس اختيار السلع طريقة ونوع تغليفها أو تعليبها، بحيث يُختَار ما يمكن تدويره، أو استعماله في المنزل في أغراض مختلفة أطول فترة ممكنة، كما في الصورة التالية (City of Fort Collins Website, n.d.):

وكيفية إعادة استعمال هذه الفوارغ البلاستيكية موضَّحة في كثير من المواقع على الشبكة العنكبوتية، من خلال الكتابة أو الصور أو المقاطع، وانظر على سبيل المثال ٦٠ طريقة للاستفادة من المخلفات البلاستيكية تمَّ توثيقها في (FOSH Bottle, 2018).

كما يشمل التغيير سلوك الصغار كذلك، فمن خلال تصرفات يسيرة من الممكن التفاعل بإيجابية وفق مفهوم الاقتصاد الدائري والاستدامة –مثل: إطفاء الإضاءات، وغلق أجهزة الحاسب الآلي أو الهواتف النقالة، وتقليل النفايات بتدوير الأوراق والكراريس والأقلام.

وينبغي الرجوع في مطابخنا إلى ما كان عليه الأجداد من الإنتاج الذاتي ما أمكن، فما يمكن صنعه أو إعداده منزلياً لا يحسن شراؤه من الخارج، إضافة إلى تضييق شراء الأطعمة الخارجية الجاهزة قدر المستطاع.

وبرغم ما يمرُّ به العالم الآن من ظروف صعبة للغاية في كل المجالات، بما في ذلك المجال الاقتصادي، بسبب وباء "كورونا: COVID-19"؛ إلا أنّ هناك أثراً إيجابياً عاماً، وآخر خاصاً، كلاهما يتعلقان بالتنمية المستدامة. أما الأثر العام فهو انخفاض التلوث الهوائي بشكل ملحوظ، لاسيما في المناطق التي شهدت انتشاراً كبيراً للوباء، كالولايات المتحدة والبرازيل، وروسيا وإيطاليا (al-Mahdī, 2020) وغيرها، ومن الطريف أن سكان شمال الهند (البنجاب) يستطيعون الآن رؤية جبال الهيمالايا من مسافة تزيد على ١٦٠ كم، بسبب انخفاض نسبة التلوث الهوائي نتيجة للحظر والحجر المنزلي (Picheta, 2020).

أما الأثر الخاص فهو اضطرار كثير من الأسر لانتهاج آليات الاقتصاد الدائريّ والتنمية المستدامة، من إعادة الاستعمال، وخفض التكاليف، وتقليل الاستهلاك والتسوق والشراء الخارجي، والاعتماد ما أمكن على الإنتاج المنزلي والعمل الذاتي، في الطعام وإصلاح الملابس ونحو ذلك؛ نتيجة للحظر والتزام المنازل. ونسأل الله تعالى أن يرفع هذا الوباء عن العالم، وأن ينعم علينا بحياة طيبة نقية.

الخاتمة

يمكن أن نلخص أهم النتائج في الآتي:

١. الاقتصاد الإسلامي: هو كل ما يتعلق بنشاط الإنسان فرداً أو جماعة في الحصول على الأموال والمنافع والخدمات، واستثمارها وإنفاقها وفق الرؤية الإسلامية الشاملة ومتعددة الزوايا للإنسان والكون، بما يحقق رفاهيته من جهة، ويخدم الحركة العمرانية من جهة أخرى.
٢. الاقتصاد الدائري: هو نظام متكامل، يدرس حماية رأس المال والثروة والطبيعة، وعدم هدرها واستنزافها، والاستفادة القصوى منها ولو بعد تحويلها إلى النفايات، من خلال إعادة تدوير تلك النفايات والمنتجات والمواد الخام المستخدمة، بما يحفظ الثروة والبيئة بجميع عناصرها.
٣. الاقتصاد الدائري هو محور رئيس من محاور التنمية المستدامة الثلاثة: البيئة، والاجتماع، والاقتصاد.

٤. مفهوم التنمية المستدامة ظهر استجابة لما أصاب الأرض ومواردها من أضرار خطيرة، بسبب النظام الاقتصادي الخطي السائد، ومنها: فساد البيئة، وشدة التلوث، وتجفيف الموارد الطبيعية.

٥. يقوم الاقتصاد الدائري على مبدأ: من المهد إلى المهد، بخلاف المبدأ الخطي: من المهد إلى اللحد، كما يهدف إلى تقليل استنفاد الموارد، مع زيادة الاستفادة من منتوجاتها ما أمكن، عن طريق آليات، أهمها إعادة التدوير.

٦. الاقتصاد الإسلامي اقتصاد موزون، يقوم على مبادئ عقدية وفقهية، تهدف إلى العدل والتوسط والتوازن، وعلى درء المفاسد وتقليلها، وجلب المصالح وتكثيرها، وحفظ الحقوق، وهو بذلك يتوافق مع مفهوم الاقتصاد الدائريّ وأهدافه المستدامة.

٧. يؤيد الشرع ويدعم بنصوصه وتشريعاته مفهوم الاستدامة عموماً، والاقتصاد الدائري خصوصاً.

٨. العالم في حاجة ماسة لتطبيق مفهوم الاقتصاد الدائريّ، والدول الإسلامية والخليجية منها على وجه الخصوص.

٩. توجهت كثير من الشركات العالمية إلى التنمية المستدامة باقتصادها الدائريّ، وظهر ذلك في كثير من الأنشطة الصناعية والتجارية.

١٠. مفهوم الاقتصاد الدائريّ لا يختصُّ بالشركات فحسب، بل يشمل الاقتصاد المنزلي كذلك، والعناية بتوعية الأسر به، وتمكينه من مناهج التثقيف والتعليم يؤدي إلى النجاح، وتمكين هذا النوع من الاقتصاد الرابح.

١١. توجد تطبيقات كثيرة وسهلة للاقتصاد الدائري على مستوى البيت، وفي الاستهلاك المنزلي.

التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

١. الاستكثار من البحوث العلمية الشرعية التي تدرس موضوع الاقتصاد الدائريّ من جميع جوانبه، لاسيما وأنه مفهوم حديث، والدراسات المتخصصة فيه قليلة.

٢. الاهتمام بالجانب التأصيلي في دراسة التنمية المستدامة والاقتصاد الدائريّ، خصوصاً في الرسائل الجامعية.

٣. تنظيم مسابقات لطرح الأفكار العملية لتطبيقات الاقتصاد الدائريّ، لاسيما في الدول العربية والإسلامية.

٤. إقامة المؤتمرات والدورات التي تناقش الاقتصاد الدائريّ، من جميع جوانبه وأبعاده، بحيث يطَّلع علماء الشريعة على جميع مستجداته أولاً بأول.

٥. ترجمة الأعمال والمقررات والبحوث الأجنبية في هذا المجال إلى العربية، وتسبيلها في مكتبة رقمية ليسهل الوصول إليها بهدف الدراسة والتطبيق.

٦. النزول بالتثقيف والتوعية بمفهوم الاستدامة والاقتصاد الدائري إلى مستوى الأفراد والمجتمعات الصغيرة، والمشاريع المتوسطة فما دونها، من خلال لجان حكومية وأهلية.

٧. الاهتمام بتمكين مفهوم الاستدامة والاقتصاد الدائري في المناهج التعليمية، وفي فعاليات المدارس.

٨. تشجيع مشروعات التدوير الصغيرة الأسرية، ودعمها مادياً وقانونياً وإعلامياً.

٩. تشجيع الوقف على دراسات الاقتصاد الدائريّ وأنشطته وتطبيقاته.

المراجع

ʿAbd al-Majīd al-Najjār. (2008). Maqāṣid al-Sharīʿah Abʿād Jadīdah. Bayrūt: Dār al-Gharīb al-Islāmī.

ʿAbd al-Sattār Abū Qhuddah. (2009). al-Bīʾah Wa al-Ḥifāẓ ʿAlyhā Min Manẓūr Islāmī. Majmaʿ al-Fiqh al-Islāmī al-Dawlī - al-Dawrah al-Tāsiʿah ʿAshrah. al-Shāriqah: Munaẓamah al-Muʾtamar al-Islāmī.

Aḥmad bin Fāris bin Zakaryā. (1399A.H). Maqāyīs al-Lughah. Dār al-Fikr.

Aḥmad bin Ḥanbal al-Shaybānī. (2001). al-Musnad. Bayrūt: Muʾasasah al-Risālah.

Aḥmad bin Muḥammad al-Fayūmī. (n.a.). al-Miṣbāḥ al-Munīr. Bayrūt: al-Maktabah al-ʿIlmiyyah.

Aḥmad bin Shuʿayb bin ʿAlī al-Nasāʾī. (1991). al-Sunan. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Aḥmad Muḥammad Naṣār. (2010). Mabādiʾ al-Iqtiṣād al-Islāmī. al-ʾUrdun: Dār al-Nafāʾis.

Ahmadi, M. (2016). Sustainable Development - Islamic Perspectives. 1st International Conference on Rethinking the Sustainable Development. Tabriz.

City of Fort Collins Website. (n.d.). Recycling: Plastic Container. Retrieved April 5, 2020, from City of Fort Collins Website: https://www.fcgov.com/recycling/atoz/items/?item=27

Ḍirār al-ʿUtaybī. (2007). Asās ʾIlm al-Iqtiṣād. al-Urdun: Dār al-Yāzūrī al-ʿIlmiyah Li al-Nashr Wa al-Tawzīʿ.

Ḍiyāʾ Muḥammad al-Mashhadānī. (2012). al-Tanmiyah al-Iqtiṣādiyah Fī al-Sunnah al-Nabawiyyah. al-Multaqā al-Dawlī Ḥawla Muqawwimāt Taḥqīq al-Tanmiyah al-Mustadāmah Fī al-Iqtiṣād al-Islāmī. Qālmah: Jāmiʿah Qālmah.

Ellen MacArthur Foundation. (n.d.). Concept: What is a circular economy? A framework for an economy that is restorative and regenerative by design. Retrieved March 3, 2020, from Ellen MacArthur Foundation Website: https://www.ellenmacarthurfoundation.org/circular-economy/concept

Ellen MacArthur Foundation. (n.d.). Infographic - Circular Economy System Diagram. Retrieved March 3, 2020, from Ellen MacArthur Foundation Website: https://www.ellenmacarthurfoundation.org/circular-economy/concept/infographic

Fawziyah Birasūlī. (2017). al-Tanmiyah al-Iqtiṣādiyah al-Mustadāmah Fī al-Islām: Shumūliyah Wa Tawāzun. Majallah al-Iqtiṣād al-Islāmī al-ʿĀlamīyah (64).

Fikrat al-Mahdī. (2020). Bi Takhfīḍ al-Inbiʿāthāt.. Hal Anqadha Kūrūnā al-Arwāḥ Min Talawuth al-Hawāʾ? http://shorturl.at/pwzQZ

FOSH Bottle. (2018, August 31). 60 Ways to Reuse Plastic Bottles. Retrieved April 5, 2020, from FOSH Bottle Website: https://www.foshbottle.com/blog/60-ways-to-reuse-plastic-bottles

Geissdoerfer, M., Savaget, P., Bocken, N., & Hultink, E. (2017). The Circular Economy – A new sustainability paradigm? Journal of Cleaner Production, 143, 757-768.

Gerholdt, J. (2015, April 22). The 5 business models that put the circular economy to work. Retrieved from GreenBiz: https://www.greenbiz.com/article/5-business-models-put-circular-economy-work

Ḥalīmah al-Saʿdiyyah Qurayshī, Wa Saʿdiyah Maḥbūb. (2011). Najāḥ al-Iqtiṣād al-Islāmī Fī Irsāʾ Qawāʿid Ḥimāyah al-Bīʾah Baynamā Tafshalu al-Muʾtamarāt al-ʿĀlamiyah. al-Multaqā al-Dawlī: al-Iqtiṣād al-Islāmī: al-Wāqiʿ Wa Rahānāt al-Mustaqbal. Banūrah: Jāmiʿah Ghardāyah.

Ḥamzah Ramlī, Wa Nisrīn ʿArūs. (2018). Taqniyāt al-Intāj al-Anẓaf Wifq Falsafah Min al-Mahd Ilā al-Mahd Li al-Taḥawwul Naḥw al-Iqtiṣād al-Dāʾirī: Tajārib ʿĀlamiyyah Nājiḥah. Majallah al-Iqtiṣād Wa al-Bīʾah 1(1).

Hopewell, J., Dvorak , R., & Kosior, E. (2009). Plastics recycling: challenges and opportunities. Philosophical Transactions of the Royal Society B, 364(1526), 2115-2126.

Al-ʿAsl, Ibrāhīm al-ʿAsl. (1996). al-Tanmīyah Fīī al-Islām: Mafāhīm Manāhij Wa Taṭbīqāt. Bayrūt: al-Muʾasasah al-Jāmiʿiyah Li al-Dirāsāt.

al-Ḥusayn bin Muḥammad al-Rāghib al-Aṣfahānī. (1412A.H). al-Mufradāt Fī Gharīb al-Qurʾān. Dimashq: Dār al-Qalam.

ʿAlī Muḥyī al-Dīn al-Qurah Dāghī. (2010). al-Madkhal Ilā al-Iqtiṣād al-Islāmī. Qaṭar: Wizārah al-Awqāf al-Islāmiyah.

ʿAlī Muḥyī al-Dīn al-Qurah Dāghī. (2020). al-Iqtiṣād al-Dāʾirī Fī Ẓill al-Iqtiṣād al-Islāmī: Dirāsah Fiqhiyah Iqtiṣādiyah Maqāṣidiyah. al-Muʾtamar al-Dawlī Ḥawla al-Tamwīl al-Islāmī. Qaṭar: Muʾassasah Qaṭar.

al-Muʿiz Ṣāliḥ Aḥmad al-Ballāʿ. (2012). Rakāiʾz al-Tanmiyyah al-Mustadāmah Fī al-Iqtiṣād al-Islāmī. al-Multaqā al-Dawlī Ḥawla Muqawwimāt Taḥqīq al-Tanmiyyah al-Mustadāmah Fī al-Iqtiṣād al-Islāmī. al-Jazāʾir: Jāmiʿah Qālimah.

al-Saʿīd Darrājī. (2012). al-Tanmiyyah al-Mustadāmah Min Manẓūr al-Iqtiṣād al-Islāmī. al-Multaqā al-ʿIlmī al-Dawlī Ḥawla Sulūk al-Muaʾssasah al-Iqtiṣādiyah Fī Ẓil Rihānāt al-Tanmiyyah al-Mustdāmah Wa al-ʿAdālah al-Ijtimāʿiyyah. Warqalah: Jāmiʿah Qāṣidī Marbāḥ.

Asʿad Ḥamūd Saʿdūn. (2017). al-Iqtiṣād al-Dāʾirī: Mafhūmuhu Wa ʾAhammiyatuhu Wa Mawqiʿuhu Fī al-Thaqāfah al-Khalījiyah 2. Jarīdah Akhbār al-Khalīj.

Asmāʾ ʿAbdullāh al-ʿAṭiyyah. (2009). al-Siyāsāt al-ʾUsariyyah Wa Dawruhā Fī al-Taghyīr Wa al-Tanmiyyah al-Mustadāmah. al-Siyāsah al-Sharʿiyyah Fī ʿĀlam Mutaghayyir. al-Dawḥah: Maʿhad al-Dawḥah al-Dawlī Li al-ʾUsrah.

ʿAwdah Rāshid al-Juyūsī. (2013). al-Islām Wa al-Tanmiyah al-Mustadāmah. al-Urdun: Mʾassasah Farīdrīsh Aybart.

Baḍyāf ʿAbd al-Mālik, Wa ʿAntar Būtayārah. (2012). Dawr al-Buʿd al-Akhlāqī Fī Taʿzīz Muqawwimāt al-Tanmiyyah al-Mustadāmah Min Manẓūr Islāmī. Al-Multaqā al-Dawlī Ḥawla Muqawwimāt Taḥqīq al-Tanmiyyah al-Mustadāmah Fī al-Iqtiṣād al-Islāmī. Qālimah: Jāmiʿah Qālimah.

Bassām Samīr al-Ramīdī. (2019). al-Iqtiṣād al-Dāʾirī Ka Madkhal Ibdāʿī Li al-Ḥadd Min al-Baṣmah al-Bīʾiyah Wa Taḥqīq al-Tanmiyyah al-Siyāḥiyah al-Mustadāmah: Dirāsah Naẓariyyah Wa Taḥlīliyah. Majallah Iqtiṣādiyāt al-Māl w al-ʿAmāl (8).

Blomsma, F., & Brennan, G. (2017). The Emergence of Circular Economy: A New Framing Around Prolonging Resource Productivity. Journal of Industrial Ecology, 21(3), 603-614.

Carra, G., & Magdani, N. (2017). Circular Business Models for the Built Environment. Ellen MacArthur Foundation. Retrieved April 2, 2020, from https://www.ellenmacarthurfoundation.org/assets/downloads/ce100/CE100-CoPro-BE_Business-Models-Interactive.pdf

al-Wāqiʿ Wa Rahānāt al-Mustaqbal. Banūrah: Jāmiʿah Ghardāyah.

Picheta, R. (2020, April 9). People in India can see the Himalayas for the first time in 'decades,' as the lockdown eases air pollution. Retrieved April 10, 2020, from CNN-travel Website: https://edition.cnn.com/travel/article/himalayas-visible-lockdown-india-scli-intl/index.html

Rafʿat al-Sayyid al-ʿAwaḍī. (1987). Fiqh al-Iqtiṣād al-Islāmī Wa Ṭabīʿah al-Tashrīʿ Fīh. Ḥawlīyah Kulliyah al-Sharīʿah Wa al-Dirāsāt al-Islāmiyah, 5(5).

Rafīq Yūnus al-Miṣrī. (2012). Uṣūl al-Iqtiṣād al-Islāmī. Dimashq: Dār al-Qalam.

Riḥāb Muṣṭafā Kāmil. (2017). al-Tanmiyyah al-Mustadāmah Fī al-Qurʾān al-Karīm. Majallah al-Buḥūth Wa al-Dirāsāt al-Qurʾāniyyah, 10(16).

Salwā al-Mulā. (2020). al-Iqtiṣād al-Dāʾirī. Jarīdah al-Sharq al-Qaṭariyyah.

Sāmiyah Falyāshī. (2018). Musāhamah al-Zakāh Fī Taḥqīq al-Tanmiyyah al-Mustadāmah. Majallah al-Idārah Wa al-Qiyādah al-Islāmiyyah, 3(1).

Shahbāʾ Khazʿal Dhiyāb, Wa Shaymāʾ Khalīl Fuḍayl. (2018). Iʿādah Tadwīr Mukhalafāt al-Bīʾah Wa Taḥwīluhā Ilā Aʿmāl Manziliyah Mufīdah. al-Muʾtamar al-ʿIlmī al-Thālith Li Qiṭāʿiyah al-Funūn al-Taṭbīqiyah. Baghdād: al-Jāmiʿah al-Taqniyah al-Wusṭā.

Suhayl Zaghdūd, Murāzaqah Ḥakīmah, Wa Sāʿid Hamāsh. (2019). al-Tanmiyyah al-Mustadāmah Min Khilāl al-Qurʾān Wa al-Sunnah Wa Mabādiʾ Taṭbīqihā Fī al-Iqtiṣād al-Islāmī. International Journal of Planning, Urban and Sustainable Development, 6(1).

Sulaymān bin al-Ashʿath bin Isḥāq al-Sijistāny Abū Dāwūd. (2015). al-Sunan. al-Qāhirah: Dār al-Taʾṣīl.

Ṭāhir Qānah. (2020). ʿIlm al-Iqtiṣād Li Ṭalabah al-ʿUlūm al-Iqtiṣādiyah. al-Urdun: Dār al-Khalīj.

Ṭālib Ḥusayn al-Karīṭī. (2009). al-Usus al-Naẓariyah Li al-Manhaj al-Tanmawī al-Islāmī Fī al-Qurʾān al-Karīm. Majallah Jāmiʿah Ahl al-Bayt (7).

ʿUthmān Muḥammad Ghanīm, Wa Mājidah Aḥmad Abū Zinṭ. (2014). al-Tanmiyah al-Mustadīmah Falsafatuhā Wa ʾAsālīb Takhṭīṭihā Wa ʾAdawāt Qiyāsihā. al-Urdun: Dār Ṣafāʾ Li al-Nashr.

Wizārah al-Takhṭīṭ al-Tanmawī Wa al-Ilḥṣāʾ. (2019). Astrātījiyah al-Tanmiyah al-Waṭaniyah al-Thāniyah Li Dawlah Qaṭar 2018 – 2022. Qaṭar: Sharikah al-Khalīj Li al-Nashr Wa al-Ṭibāʿah.

Yaḥyā Muḥammad ʿĀmir Rāshid. (2018). al-Mulawwathāt al-Biʾiyah Wa Ṭuruq Mukāfaḥatihā: Dirāsah Mawḍūʿiyah Fī Ḍawʾ al-Kitāb Wa al-Sunnah. Majallah Kulliyah al-Dirāsāt al-Islāmiyah Wa al-ʿArabiyah Li al-Banāt, 4(3).

https://twitter.com/AlMeeraQatar/status/1248233172783038464

https://www.almeera.com.qa/ar

Houten, F., & Ishii, N. (2020, January 22). The world needs a circular economy. Help us make it happen. Retrieved from World Economic Forum Website: https://www.weforum.org/agenda/2020/01/the-world-needs-a-circular-economy-lets-make-it-happen/

Imān Amān. (2017). al-Iqtiṣād al-Dāʾirī Tawajjuh ʿĀlamī Li Taṭbīq Maʿāyīr al-Istidāmah al-Shāmilah. Majallah al-Majallah. https://arb.majalla.com

Ismāʿīl bin Ḥamād al-Fārābī al-Jawharī. (1407A.H). al-Ṣiḥāḥ. Bayrūt: Dār al-ʿIlm Li al-Malāyīn.

Ismāʿīl bin ʿUmar al-Qurashī Ibn Kathīr. (1410A.H). Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Khālid Muṣṭafā Qāsim. (2010). Idārah al-Bīʾah Wa al-Tanmiyyah al-Mustadāmah Fī Ẓill al-ʿAwlamah al-Muʿāṣarah. al-Iskandariyyah: al-Dār al-Jāmʿiyyah.

Lūk Fān Fāsīnahūf. (2018). al-Iqtiṣād al-Dāiʾrī Wa Taḥqīq Mafhūm al-Istidāmah. al-Iqtiṣādiyah. https://www.aleqt.com/2018/09/30/article_1462701.html

Maʾmūn Yūsuf Sālim. (2019). Idārah al-Istidāmah Wa al-Tanmiyah al-Mustadāmah Fī al-Qurʾān Wa al-Sunnah. Majallah al-ʿUlūm al-Insāniyah Wa al-Ijtimāʿiyah, 3(10).

Muḥammad ʿAbd al-Qādir al-Faqī. (2007). Rakāʾiz al-Tanmiyah al-Mustadāmah Wa Ḥimāyah al-Bīʾah Fī al-Sunnah al-Nabawiyah. al-Nadwah al-ʿIlmiyah al-Dawliyah al-Thālithah Li al-Ḥadīth al-Sharīf Ḥawla al-Qiyam al-Ḥaḍāriyah Fī al-Sunnah al-Nabawiyah. Dubay: Kulliyyah al-Dirāsāt al-Islāmiyah Wal al-ʿArabiyah.

Muḥammad bin Ismāʿīl al-Bukhārī. (1419A.H). al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ. al-Riyāḍ: Dār al-Salām.

Muḥammad Yaʿqūbī, Wa Masʿūd Mayhūb. (2012). al-Tanmiyah al-Mustadāmah: Taqyīm Li al-Fikr al-Waḍʿī Wa Ruʾyah Islāmiyah. al-Multaqā al-Dawlī Ḥawla Muqawwimāt Taḥqīq al-Tanmiyah al-Mustadāmah Fī al-Iqtiṣād al-Islāmī. Qālimah: Jāmiʿah Qālimah.

Munaẓẓamah al-Yūnīskū. (2012). al-Tarbiyah Min Ajl al-Tanmiyah al-Mustadāmah. Fransā: Munaẓẓamah al-Yūnīskū.

Muslim bin al-Ḥajjāj Abū al-Ḥusayn al-Qushayrī al-Naysābūrī. (1991). al-Musnad al-Ṣaḥīḥ. Bayrūt: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Muṣṭafā ʿAṭiyyah Jumʿah. (2017). al-Islām Wa al-Tanmiyah al-Mustadāmah: Taʾṣīl Fī Ḍawʾ al-Fiqh Wa ʾUṣūlihi. al-Qāhirah: Sahms Li al-Nashr Wa al-Iʿlām.

Muṣṭafā Yāḥya. (2012). Qīmah al-ʿAmal Fī al-Islām Wa Dawruhu Fī al-Tanmiyah al-Mustdāmah. al-Multaqā al-Dawlī Ḥawla Muqawwimāt Taḥqīq al-Tanmiyah al-Mustadāmah Fī al-Iqtiṣād al-Islāmī. Qālimah: Jāmiʿah Qālimah.

Nāṣir Murād. (2011). Mabādiʾ Wa Manhaj al-Iqtiṣād al-Islāmī. al-Multaqā al-Dawlī: al-Iqtiṣād al-Islāmī: